توازن القوى في الخليج: دراسة مقارنة بين النفوذ الإيراني والتركي

د. مالك الحافظ

المقدمة

تعريف التوازن السياسي والاستراتيجي

التوازن السياسي والاستراتيجي هو مفهوم يشير إلى الحالة التي تتمكن فيها مجموعة من الدول أو القوى من تحقيق نوع من الاستقرار النسبي من خلال توزيع السلطة والنفوذ بشكل متوازن. هذا التوازن يمنع أي دولة أو مجموعة من الدول من أن تصبح مهيمنة بشكل مطلق، وبالتالي يحافظ على نوع من الاستقرار الإقليمي أو الدولي.

في العلاقات الدولية، توازن القوى هو مبدأ يقوم على توزيع القوى بين الدول بحيث لا تتمكن أي دولة من فرض سيطرتها على الآخرين بشكل مطلق. ويعتمد هذا المبدأ على فكرة أن الأمن والاستقرار الدوليين يمكن تحقيقهما من خلال الحفاظ على توازن في القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الدول.

هناك نوعان أساسيان من توازن القوى:

التوازن الثابت: وهو الحالة التي يكون فيها توزيع القوى ثابتًا ومستقرًا لفترة زمنية طويلة، مع التغيرات الطفيفة فقط.

التوازن الديناميكي: وهو الحالة التي يحدث فيها تغيرات مستمرة في توزيع القوى، مما يتطلب تعديلات وتحالفات جديدة للحفاظ على الاستقرار.

انعكاس مفهوم توازن القوى في سياق منطقة الخليج:

في سياق منطقة الخليج، يعكس مفهوم توازن القوى الحالة التي تسعى فيها دول المنطقة، بالتفاعل مع القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، للحفاظ على نوع من الاستقرار النسبي في ظل التوترات والتهديدات المستمرة. توازن القوى في الخليج يتأثر بعوامل متعددة تشمل:

القوة العسكرية: تسعى دول الخليج لتعزيز قدراتها العسكرية من خلال التحالفات مع قوى دولية (مثل الولايات المتحدة) أو من خلال التطوير الذاتي للقوات المسلحة، وذلك لمواجهة التهديدات المحتملة من إيران أو غيرها.

النفوذ السياسي: يتجلى النفوذ السياسي من خلال دعم أو معارضة دول الخليج لمجموعات أو حكومات معينة في المنطقة. هذا الدعم يمكن أن يعزز من توازن القوى أو يزيد من حدة التوترات.

العلاقات الاقتصادية: تُستخدم العلاقات الاقتصادية كأداة لتحقيق توازن القوى، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو التعاون الاقتصادي مع قوى خارجية مثل تركيا وإيران.

الدبلوماسية والتحالفات: تسعى دول الخليج لتشكيل تحالفات إقليمية ودولية للموازنة بين القوى المتنافسة في المنطقة. هذه التحالفات تتنوع بين التعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية أو التقارب مع قوى إقليمية كتركيا.[1]

أهمية البحث

دراسة النفوذ الإيراني والتركي في منطقة الخليج تعتبر ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب جوهرية تتعلق بالتوازن الإقليمي والدولي. يمكن تحديد هذه الأسباب في النقاط التالية:

الدور المركزي لمنطقة الخليج في السياسة العالمية:

منطقة الخليج تحتل موقعًا استراتيجيًا مهمًا على المستوى الجغرافي والسياسي، حيث تشرف على بعض من أهم الممرات البحرية في العالم، مثل مضيق هرمز. هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، تجعل من استقرارها ضرورة حيوية للاقتصاد العالمي.

دراسة النفوذ الإيراني والتركي في الخليج تسلط الضوء على كيفية تأثير هذه القوى الإقليمية على الأمن الطاقوي العالمي، وهو أمر حيوي للمجتمع الدولي.

التنافس على النفوذ الإقليمي:

---

[1] Hunter, Robert E. Building Security in the Persian Gulf. RAND Corporation, 2010

كل من إيران وتركيا تسعيان لتعزيز نفوذهما في الخليج من خلال سياسات تتنوع بين العسكرية، الاقتصادية، والدبلوماسية. هذا التنافس قد يؤدي إلى تغيير ديناميكيات القوى في المنطقة، مما يؤثر على توازن القوى الإقليمي.

فهم هذا التنافس يساعد في تفسير العديد من الأحداث والصراعات التي تشهدها المنطقة، مثل الأزمات في اليمن، سوريا، ولبنان، ويقدم رؤى حول مستقبل الأمن الإقليمي.

التأثيرات على الأمن الإقليمي:

نفوذ إيران في الخليج غالبًا ما يُعتبر تهديدًا للأمن الإقليمي، خاصة مع تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول الخليج ودعمها للجماعات المسلحة. بالمقابل، تسعى تركيا لتعزيز حضورها من خلال التحالفات والتدخلات العسكرية، مما يثير تساؤلات حول تأثير ذلك على الاستقرار في المنطقة.

دراسة تأثير النفوذ الإيراني والتركي يمكن أن تساعد في فهم الأسباب الجذرية للتوترات في الخليج وتقديم استراتيجيات للتعامل معها بشكل أكثر فعالية.

انعكاسات التنافس على السياسات الدولية:

التنافس بين إيران وتركيا في الخليج له تداعيات دولية، حيث أن القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين تراقب عن كثب هذا التنافس وتسعى للتدخل أو التأثير عليه لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

دراسة هذا الموضوع يمكن أن تقدم رؤى حول كيفية تفاعل القوى الكبرى مع التوترات الإقليمية، وتأثير ذلك على السياسات الدولية تجاه المنطقة.

تأثيرات التنافس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخليج:

النفوذ الإيراني والتركي يمكن أن يؤثر على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الخليج، حيث أن أي تصعيد أو تدهور في الأوضاع الأمنية قد يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي.

دراسة تأثير هذا التنافس تقدم فهمًا أعمق لكيفية تفاعل دول الخليج مع التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على استقرارها ونموها الاقتصادي.

التأثيرات المحتملة لهذا النفوذ على الاستقرار الإقليمي والدولي:

تصاعد الصراعات الإقليمية:

التنافس بين إيران وتركيا يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الصراعات في الخليج والمناطق المجاورة، مما يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة ويؤثر على الأمن الإقليمي والدولي.

زيادة التوترات الطائفية والعرقية:

النفوذ الإيراني والتركي قد يعزز التوترات الطائفية والعرقية في دول الخليج، حيث تسعى كل دولة إلى دعم مجموعات أو فئات معينة، مما يزيد من الانقسامات الداخلية ويؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

تغيير ميزان القوى العالمي:

التأثير المتزايد لإيران وتركيا في الخليج قد يؤدي إلى إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، حيث تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز نفوذها أو الحفاظ على مصالحها في المنطقة من خلال دعم أحد الأطراف.

تأثير على سياسات الطاقة العالمية:

أي اضطراب في الخليج نتيجة للتنافس الإيراني التركي يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على أسواق الطاقة العالمية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وتأثير سلبي على الاقتصاد العالمي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تساهم في تقديم فهم شامل ومتكامل للنفوذ الإيراني والتركي في منطقة الخليج، وكذلك استجابة دول الخليج لهذا التنافس الإقليمي. ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية للبحث كما يلي:

تحليل الأدوار الاستراتيجية لإيران وتركيا في منطقة الخليج:

فهم الأهداف الاستراتيجية: يهدف البحث إلى تحليل الأهداف الاستراتيجية التي تسعى كل من إيران وتركيا لتحقيقها في منطقة الخليج. يشمل ذلك استكشاف دوافعهم الجيوسياسية، الاقتصادية، والعسكرية، وكيف تؤثر هذه الأهداف على توازن القوى في المنطقة.

تحديد أدوات النفوذ: يسعى البحث إلى تحديد الأدوات التي تستخدمها كل من إيران وتركيا لتعزيز نفوذهما في الخليج. سيتم التركيز على الأدوات العسكرية، الدبلوماسية، الاقتصادية، والدينية التي تساهم في تعزيز أو تقويض نفوذ كل دولة.

مقارنة أساليب النفوذ الإيراني والتركي:

دراسة الفروقات والتشابهات: يهدف البحث إلى إجراء مقارنة بين الأساليب التي تستخدمها إيران وتركيا لتحقيق نفوذها في منطقة الخليج. سيتم تحليل التشابهات والفروقات في استراتيجياتهم، وكيف تؤثر هذه الأساليب على العلاقات مع دول الخليج.

تقييم فعالية الأساليب: يسعى البحث إلى تقييم مدى فعالية الأساليب التي تستخدمها كل من إيران وتركيا في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. سيتم النظر في النجاح أو الفشل في تحقيق النفوذ والاستقرار في المنطقة.

استكشاف ردود فعل دول الخليج على التنافس الإيراني-التركي:

تحليل استراتيجيات دول الخليج: يهدف البحث إلى فهم كيفية تفاعل دول الخليج مع التنافس الإيراني-التركي. سيتم استكشاف الاستراتيجيات التي تتبعها دول الخليج لتحقيق التوازن بين القوتين الإقليميتين، مثل التحالفات، التعاون الاقتصادي، والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

تحديد التحديات والفرص: يسعى البحث إلى تحديد التحديات التي تواجهها دول الخليج في التعامل مع هذا التنافس، وكذلك الفرص التي يمكن أن تستغلها لتعزيز مصالحها الوطنية والإقليمية.

دراسة التأثيرات المحتملة لهذا التنافس على الاستقرار الإقليمي والدولي:

تحليل التأثيرات على الأمن الإقليمي: يهدف البحث إلى تحليل كيفية تأثير التنافس الإيراني-التركي على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج. سيتم النظر في التوترات الطائفية، الصراعات الداخلية، والتحالفات الإقليمية.

استكشاف التداعيات العالمية: يسعى البحث إلى فهم كيف يمكن أن يؤثر التنافس بين إيران وتركيا في الخليج على السياسات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالأمن الطاقوي، التدخلات العسكرية، وتوازن القوى العالمي.

تقديم توصيات استراتيجية لدول الخليج:

تطوير استراتيجيات متوازنة: يهدف البحث إلى تقديم توصيات لدول الخليج حول كيفية تطوير استراتيجيات متوازنة للتعامل مع التنافس الإيراني-التركي. سيتم

التركيز على تعزيز الأمن القومي، تعزيز الاستقرار الإقليمي، واستغلال الفرص الاقتصادية.

تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي: يسعى البحث إلى تقديم رؤى حول كيفية مساهمة دول الخليج في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي من خلال التعامل الذكي مع التنافس الإيراني-التركي، وتحقيق توازن قوى يخدم مصالح المنطقة والعالم.

ثانيا: الإطار النظري

النظريات المتعلقة بتوازن القوى

توازن القوى هو أحد المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ويُستخدم لوصف النظام الدولي حيث تُوزع القوة والنفوذ بين الدول بطريقة تمنع أي دولة من تحقيق الهيمنة المطلقة. هناك عدة نظريات رئيسية تتعلق بتوازن القوى، تتناول كل منها كيفية تحقيق الاستقرار في النظام الدولي.[2] فيما يلي استعراض لأهم هذه النظريات:

النظرية الواقعية (Realism):

[2] Colgan, Jeff D., and Robert O. Keohane. The Liberal Order Is Rigged: Fix It or Watch It Wither. Foreign Affairs, 2017

مفهوم القوة: تعتبر النظرية الواقعية القوة بأنها المحرك الأساسي للعلاقات الدولية. وفقًا لهذه النظرية، الدول تعمل في نظام دولي فوضوي حيث لا توجد سلطة مركزية، مما يجعل القوة ضرورية لتحقيق الأمن والبقاء.

توازن القوى كأداة للاستقرار: الواقعيون يرون أن توازن القوى هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الاستقرار في النظام الدولي. عندما تتساوى قوة الدول الكبرى، فإن ذلك يمنع أي دولة من محاولة الهيمنة، مما يقلل من احتمال نشوب الصراعات الكبرى.

التحالفات المؤقتة: الدول تشكل تحالفات مؤقتة لتحقيق التوازن مع التهديدات المحتملة. هذه التحالفات ليست دائمة بل تتغير حسب التغيرات في ميزان القوى.

النظرية الليبرالية (Liberalism):

التعاون الدولي: على عكس الواقعيين، يرى الليبراليون أن التعاون الدولي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتحقيق توازن القوى. المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والبنى الاقتصادية المشتركة، مثل التجارة الدولية، يمكن أن تسهم في تحقيق استقرار النظام الدولي من خلال خلق شبكات من الاعتماد المتبادل.

الديمقراطية والسلام: الليبراليون يرون أن الدول الديمقراطية أقل ميلاً للحروب فيما بينها، وبالتالي فإن نشر الديمقراطية يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق توازن قوى مستقر.

الدبلوماسية والحوار: يشدد الليبراليون على أهمية الدبلوماسية وحل النزاعات بطرق سلمية للحفاظ على توازن القوى وتجنب الصراعات.

نظرية النظام الدولي (International System Theory):

البنية النظامية: وفقًا لهذه النظرية، النظام الدولي يُفهم بشكل أفضل عند النظر إليه كبنية تتألف من وحدات (الدول) التي تتفاعل فيما بينها. هذه التفاعلات تُشكِّل توازن القوى.

التوزيع الهيكلي للقوة: النظام الدولي يمكن أن يكون أحادي القطب (قوة واحدة مهيمنة)، ثنائي القطب (قوتان مهيمنتان)، أو متعدد الأقطاب (عدة قوى). كل نوع من هذه التوزيعات له تأثير مختلف على استقرار النظام الدولي.

الدورات التاريخية: هذه النظرية تُشير إلى أن توازن القوى يميل إلى التغير على مر الزمن بسبب التغيرات في القوة النسبية للدول الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى صعود وسقوط القوى العظمى.

نظرية الواقعية الدفاعية (Defensive Realism):

التركيز على الأمن: يركز الواقعيون الدفاعيون على فكرة أن الدول تسعى لتحقيق الأمن أكثر من الهيمنة. توازن القوى هنا يتم تحقيقه من خلال السياسات الدفاعية التي تمنع الدول الأخرى من تحقيق نفوذ كبير جدًا.

الردع: واحدة من الأدوات الرئيسية لتحقيق توازن القوى في هذه النظرية هي سياسة الردع. الدول تسعى لردع العدوان من خلال تطوير قدرات دفاعية متفوقة ولكن ليس بالضرورة هجومية.

نظرية الواقعية الهجومية (Offensive Realism):

السعي للهيمنة الإقليمية: على عكس الواقعية الدفاعية، يرى الواقعيون الهجومي أن الدول تسعى للهيمنة الإقليمية لتحقيق أمنها. توازن القوى يتم تحقيقه من خلال محاولات الدول الكبرى لتوسيع نفوذها واحتواء المنافسين.
الصراع كحتمية: يعتبر الواقعيون الهجومي أن الصراع بين القوى الكبرى حتمي، وأن توازن القوى يتم الحفاظ عليه من خلال توازن الرعب أو التهديدات المستمرة بين الدول.

نظرية توازن التهديد (Balance of Threat Theory):

التركيز على التهديدات: هذه النظرية، التي طورها ستيفن والت، تشير إلى أن الدول لا تتوازن ضد القوة بحد ذاتها بل ضد التهديدات المتصورة. تهديد دولة ما يتم تحديده بناءً على عوامل مثل قدراتها العسكرية، نواياها الاستراتيجية، والقرب الجغرافي.

التحالفات ضد التهديدات: الدول تتشكل تحالفات وتوازن القوى كرد فعل على التهديدات المباشرة وليس فقط على أساس توازن القوى العسكرية التقليدية.

نظرية الواقعية السياسية وتطبيقها في حالة الخليج

الواقعية السياسية (Political Realism) هي واحدة من أهم النظريات في العلاقات الدولية، وتعود جذورها إلى كتابات كلاسيكية مثل "الأمير" لنيكولو مكيافيلي و"التاريخ الحربي للبيلوبونيز" لثوسيديديس. تنطلق الواقعية السياسية من عدة مبادئ رئيسية:

الأنانية والطبيعة البشرية: تنظر الواقعية إلى البشر على أنهم أنانيون بطبيعتهم، ويبحثون دائمًا عن تعزيز مصالحهم الذاتية. هذه الطبيعة تنعكس على الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية قبل أي شيء آخر.

النظام الدولي الفوضوي: ترى الواقعية أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، أي أنه لا توجد سلطة مركزية تتحكم في سلوك الدول. هذا الفوضى تجعل الدول تعتمد على نفسها فقط في تحقيق أمنها وبقائها.

القوة كمحور للعلاقات الدولية: القوة، وبشكل رئيسي القوة العسكرية، هي العامل الرئيسي الذي يحكم العلاقات بين الدول. الدول تسعى لزيادة قوتها أو على الأقل الحفاظ على توازن قوى يمنع أي دولة أخرى من فرض هيمنتها.

الاهتمام بالأمن القومي: الأمن القومي هو الهدف الأسمى للدول، والذي يحدد سياساتها الخارجية. الدول تسعى دائمًا لتعزيز أمنها حتى لو كان ذلك على حساب دول أخرى.

السياسات الواقعية: تتبع الدول سياسات خارجية واقعية تعتمد على القوة والتحالفات التكتيكية بدلًا من القيم الأخلاقية أو الأيديولوجيات. التحالفات تتغير وفقًا لمصالح الدول المتغيرة.

يمكن استخدام نظرية الواقعية السياسية لفهم الديناميكيات الإقليمية في منطقة الخليج، وخاصة فيما يتعلق بالتنافس بين القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، ودول الخليج العربية. وفيما يلي كيفية تطبيق هذه النظرية على الحالة الخليجية:

الصراع من أجل النفوذ:

إيران وتركيا كقوتين إقليميتين: إيران وتركيا تسعيان لتعزيز نفوذهما في منطقة الخليج لتحقيق مصالحهما الوطنية. كلا البلدين يسعى لاستخدام قوتهما العسكرية، الاقتصادية، والدينية لتعزيز وضعهما في المنطقة. وفقًا للواقعية، هذه التحركات تُفسر على أنها سعي لتأمين القوة والنفوذ في نظام دولي فوضوي.

التنافس على الموارد:

النفط والغاز كمصادر للقوة: منطقة الخليج غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، التي تُعدّ مصادر حيوية للقوة الاقتصادية. وفقًا للواقعية، الدول ستتنافس على السيطرة أو التأثير على هذه الموارد لضمان بقاءها وتعزيز نفوذها.

تحالفات تكتيكية:

التوازن ضد التهديدات: دول الخليج مثل السعودية والإمارات تسعى لتشكيل تحالفات مع قوى دولية (مثل الولايات المتحدة) ومع دول إقليمية أخرى لموازنة التهديد الذي تمثله إيران. الواقعية تفسر هذه التحالفات على أنها تكتيكية ومبنية على المصالح الوطنية المباشرة، وليس على أي قواسم أخلاقية أو أيديولوجية.

تركيا كحليف مرحلي: تركيا، التي تسعى لزيادة نفوذها في الخليج من خلال العلاقات الاقتصادية والتحالفات العسكرية، يمكن أن تُنظر إليها كحليف تكتيكي لبعض دول الخليج في مواجهة إيران.

التنافس العسكري:

سباق التسلح والتوازن العسكري: إيران والسعودية، على سبيل المثال، منخرطتان في سباق تسلح في الخليج. وفقًا للواقعية، هذا التسلح هو جزء من محاولاتهما للحفاظ على توازن قوى يمنع أي منهما من فرض هيمنتها على المنطقة.

الدبلوماسية والمفاوضات:

مفاوضات تكتيكية: في إطار الواقعية، الدبلوماسية في الخليج تُفهم كأداة لتحقيق المصالح الوطنية وليس كهدف بحد ذاته. الدول قد تنخرط في مفاوضات أو تتخذ مواقف تصالحية حينما يكون ذلك مفيدًا لها من الناحية التكتيكية، مثل محاولات خفض التصعيد بين السعودية وإيران من خلال وساطات إقليمية.

الاستقرار الإقليمي كمصلحة ذاتية:

الأمن الإقليمي: دول الخليج تدرك أن الاستقرار في المنطقة يصب في مصلحتها الخاصة. من منظور الواقعية، هذه الدول تسعى لتحقيق استقرار إقليمي يعزز من قدرتها على الحفاظ على أمنها الداخلي، حتى لو كان ذلك يعني دعم أو معارضة جماعات أو حكومات معينة خارج حدودها.

النظريات المتعلقة بالنفوذ الإقليمي

لفهم كيفية ممارسة الدول لنفوذها على المستوى الإقليمي، يمكننا النظر في عدة نظريات أساسية تساعد في تفسير هذه الديناميكيات.[3] من خلال تطبيق هذه النظريات على إيران وتركيا، يمكننا فهم الاستراتيجيات التي تعتمدها هاتان الدولتان لتعزيز نفوذهما في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

1. نظرية القوة الصلبة (Hard Power):

مفهوم النظرية:

[3] Walt, Stephen M. The Origins of Alliances. Cornell University Press, 2013

القوة الصلبة تشير إلى استخدام القوة العسكرية والاقتصادية كأدوات رئيسية لممارسة النفوذ. تتعلق هذه النظرية بتوجيه الدول لتصرفات أخرى عبر التهديد العسكري أو من خلال فرض العقوبات الاقتصادية.

تطبيقها على إيران:

القوة العسكرية: إيران تعتمد بشكل كبير على قوتها العسكرية لفرض نفوذها الإقليمي، خاصة من خلال دعمها للمليشيات والوكلاء في دول مثل العراق، سوريا، لبنان (حزب الله)، واليمن (الحوثيين). هذه الاستراتيجية تمكن إيران من التأثير على السياسات الداخلية لهذه الدول والتحكم في موازين القوى المحلية.

العقوبات الاقتصادية: تواجه إيران عقوبات اقتصادية شديدة من المجتمع الدولي، لكنها تستخدم نفوذها الاقتصادي المتبقي للضغط على دول معينة أو للحصول على تنازلات في مفاوضاتها مع القوى الكبرى.

تطبيقها على تركيا:

التدخلات العسكرية: تركيا استخدمت القوة العسكرية بشكل مباشر في سوريا والعراق، حيث نفذت عمليات عبر الحدود بهدف ملاحقة الجماعات التي تعتبرها تهديداً لأمنها القومي مثل وحدات حماية الشعب الكردية (YPG). هذه التدخلات تعزز من نفوذها في المناطق الحدودية وتضمن لها مقعداً على طاولة المفاوضات الإقليمية.

العلاقات الاقتصادية: تركيا تستخدم علاقاتها الاقتصادية، خاصة مع دول الخليج، كأداة لتعزيز نفوذها. على سبيل المثال، تطور التجارة والاستثمارات التركية في قطر كمثال على كيف تستخدم تركيا اقتصادها لتعزيز علاقاتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

2. نظرية القوة الناعمة (Soft Power):

مفهوم النظرية:

القوة الناعمة هي القدرة على التأثير في الآخرين وجذبهم من خلال الثقافة، القيم، الدبلوماسية، والتعليم، بدلاً من الإكراه أو الدفع المادي.

تطبيقها على إيران:

القوة الدينية: إيران تعتمد على نفوذها الديني من خلال ترويج المذهب الشيعي والتأثير على المجتمعات الشيعية في دول مثل العراق ولبنان والبحرين. هذا النفوذ يمكنها من بناء شبكة واسعة من الحلفاء الذين يساهمون في تعزيز مصالحها الإقليمية.

الدبلوماسية الثقافية: تستفيد إيران من الدبلوماسية الثقافية، مثل تعزيز الثقافة الفارسية وإقامة علاقات ثقافية مع دول مختلفة في المنطقة، لتعزيز صورتها الإيجابية والتأثير على الرأي العام.

تطبيقها على تركيا:

القوة الثقافية: تركيا تستغل تاريخها العثماني وتستخدم قوتها الثقافية من خلال تصدير المسلسلات التلفزيونية والسينما، التي تحظى بشعبية كبيرة في العالم العربي، لتعزيز نفوذها الثقافي.

الدبلوماسية الدينية: تركيا، بقيادة حزب العدالة والتنمية، تسعى لإعادة تعريف نفسها كزعيم للعالم الإسلامي السني من خلال سياسات دينية وثقافية، مما يساعدها على بناء علاقات قوية مع الشعوب السنية في الشرق الأوسط.

3. نظرية الواقعية الهجومية (Offensive Realism):

مفهوم النظرية:

الواقعية الهجومية تشير إلى أن الدول تسعى دائمًا لتعظيم قوتها الإقليمية وتحقيق الهيمنة كوسيلة لضمان أمنها. هذه النظرية تعترف بأن الدول الكبيرة تسعى إلى توسيع نفوذها لضمان بقاءها في بيئة دولية فوضوية.

تطبيقها على إيران:

الهيمنة الإقليمية: إيران تتبنى نهجاً هجوميًا في سياستها الخارجية بهدف توسيع نفوذها وهيمنتها على الشرق الأوسط. تدخلها في العراق وسوريا واليمن يمكن

تفسيره كجزء من استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية وتحدي النفوذ السعودي والأمريكي في المنطقة.

تطبيقها على تركيا:

التمدد الإقليمي: تركيا تسعى أيضًا لتوسيع نفوذها الإقليمي من خلال سياسات هجومية، مثل التدخلات العسكرية في سوريا والعراق، ودعم الحكومة الليبية، وكذلك توسيع نطاق نفوذها في البحر الأبيض المتوسط من خلال اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية.

4. نظرية توازن التهديد (Balance of Threat Theory):

مفهوم النظرية:

تنص هذه النظرية على أن الدول تتحالف وتوازن القوى ليس فقط بناءً على القوة العسكرية المباشرة، ولكن بناءً على التهديدات التي تشعر بها من الدول الأخرى. تعتبر العوامل مثل النوايا العدائية، القدرات العسكرية، والقرب الجغرافي مؤثرة في كيفية تحديد الدول للتهديدات.

تطبيقها على إيران:

موازنة التهديد السعودي: تعتبر إيران أن السعودية، باعتبارها قوة إقليمية سنية رئيسية ومنافسًا اقتصاديًا، تمثل تهديدًا لها. لذلك، تسعى إيران لموازنة هذا التهديد

من خلال دعم الجماعات المسلحة والسياسية المعارضة للنفوذ السعودي في اليمن ولبنان والبحرين.

تطبيقها على تركيا:

موازنة التهديد الكردي: تركيا تعتبر أن الجماعات الكردية المسلحة، مثل وحدات حماية الشعب (YPG) وحزب العمال الكردستاني (PKK)، تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. لذلك، تحاول تركيا موازنة هذا التهديد من خلال التدخلات العسكرية في شمال سوريا والعراق وإقامة مناطق آمنة على حدودها الجنوبية.

5. نظرية العلاقات بين المراكز والأطراف (Center-Periphery Relations):

مفهوم النظرية:

هذه النظرية تشير إلى أن الدول الأقوى (المراكز) تمارس نفوذها على الدول الأضعف (الأطراف) من خلال التحكم في القرارات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتلك الدول. المركز يستغل الأطراف لتحقيق مصالحه الخاصة.

تطبيقها على إيران:

دور إيران كمركز: إيران تسعى لتكون مركزًا نفوذًا في المنطقة من خلال دعم الجماعات الشيعية المسلحة والسياسية في الدول المحيطة بها. هذه الجماعات تعمل كأدوات لنفوذ إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

تطبيقها على تركيا:

دور تركيا كمركز: تركيا تسعى أيضًا لتكون مركزًا نفوذًا في المنطقة من خلال دعم الحكومات والمجموعات الإسلامية السنية، خاصة في سوريا وليبيا. تركيا تحاول أن تؤثر على القرار السياسي في هذه الدول لتعزيز مصالحها الإقليمية والاقتصادية.

الخلفية التاريخية

العلاقات الإيرانية الخليجية

العلاقات بين إيران ودول الخليج شهدت تطورات كبيرة منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. هذه العلاقات تأثرت بعدة عوامل سياسية، دينية، واقتصادية، وتراوحت بين التعاون والتوتر والصراع. فيما يلي استعراض للنقاط الرئيسية التي ساهمت في تشكيل النفوذ الإيراني في منطقة الخليج:

1. الثورة الإسلامية في إيران (1979):

تغيير النظام: الثورة الإسلامية في إيران أطاحت بنظام الشاه المدعوم من الغرب وأتت بنظام ديني شيعي بقيادة آية الله الخميني. هذا الحدث تسبب في قلق كبير لدى دول الخليج ذات الأغلبية السنية، وخاصة السعودية، بسبب الخوف من انتشار الأفكار الثورية الشيعية في المنطقة.

التصدير الثوري: أعلن الخميني عن نية إيران لتصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة، مما أدى إلى توتر العلاقات مع دول الخليج التي رأت في ذلك تهديدًا مباشرًا لأنظمتها الحاكمة.

2. الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988):

الدعم الخليجي للعراق: خلال الحرب العراقية الإيرانية، دعمت دول الخليج بقيادة السعودية العراق ماليًا وسياسيًا، بهدف إضعاف إيران ومنعها من تصدير الثورة إلى دولهم. هذا الدعم زاد من التوتر بين إيران ودول الخليج.

تأثير الحرب: الحرب العراقية الإيرانية دمرت البنية التحتية الإيرانية وأثرت بشكل كبير على اقتصادها، لكنها لم تنجح في تقليص نفوذ إيران في المنطقة.

3. الخليج واحتلال الكويت (1990-1991):

الغزو العراقي للكويت: عندما غزا العراق الكويت في عام 1990، أدانت إيران الغزو ودعت إلى انسحاب القوات العراقية. بينما كانت إيران ضد العراق، إلا أنها

لم تنضم إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت، مما جعل موقفها محايدًا إلى حد ما في هذا الصراع.

تحسن العلاقات: بعد تحرير الكويت، بدأت إيران في تحسين علاقاتها مع دول الخليج، خاصة مع قطر وعمان، اللتين أظهرتا استعدادًا للحوار مع إيران.

4. مرحلة ما بعد الحرب الباردة (1991-2001):

التقارب مع دول الخليج: في التسعينيات، بدأت إيران في اتباع سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه دول الخليج، حيث قامت ببناء علاقات اقتصادية وتجارية مع بعضها، مثل الإمارات وقطر.

الخلافات المستمرة: رغم التحسن النسبي في العلاقات، ظلت هناك خلافات عميقة بين إيران ودول الخليج حول القضايا الأمنية والإقليمية، مثل دعم إيران لحزب الله في لبنان والجماعات الشيعية في المنطقة.

5. الغزو الأمريكي للعراق (2003):

تعاظم النفوذ الإيراني: بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين، وجدت إيران فرصة لتعزيز نفوذها في العراق من خلال دعم الجماعات الشيعية، مما أدى إلى قلق كبير لدى دول الخليج من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة.

التوتر مع السعودية: تعاظم النفوذ الإيراني في العراق دفع السعودية إلى زيادة معارضتها لإيران، حيث نظرت الرياض إلى هذا النفوذ كجزء من استراتيجية إيرانية لتطويق المملكة.

6. البرنامج النووي الإيراني (2006-2015):

التوتر حول البرنامج النووي: بدأ البرنامج النووي الإيراني يثير قلق دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، التي خشيت من أن يؤدي ذلك إلى سباق تسلح نووي في المنطقة.

الاتفاق النووي (2015): الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى (5+1) أثار مخاوف دول الخليج من أن يؤدي رفع العقوبات إلى زيادة نفوذ إيران في المنطقة، رغم تطمينات الولايات المتحدة.

7. الربيع العربي (2011) والصراعات الإقليمية:

دعم إيران للحركات الشيعية: استغلت إيران الاضطرابات التي صاحبت الربيع العربي لتعزيز نفوذها في سوريا، العراق، واليمن، من خلال دعم حلفائها الشيعة، مما أدى إلى تصاعد التوترات مع دول الخليج.

الحرب في اليمن: تدخل إيران في اليمن من خلال دعم الحوثيين تسبب في زيادة التوترات مع السعودية التي تقود التحالف العربي لدعم الحكومة اليمنية ضد الحوثيين.

8. التصعيد العسكري والاقتصادي (2016-2020):

تفاقم التوترات: تصاعدت التوترات بين إيران ودول الخليج بعد تنفيذ السعودية لسياسة المواجهة المفتوحة ضد النفوذ الإيراني، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بعد الهجوم على السفارة السعودية في طهران عام 2016.

الهجمات على منشآت النفط: في عام 2019، شهدت المنطقة هجمات على منشآت النفط السعودية (مثل الهجوم على أرامكو) والتي تم اتهام إيران بتنفيذها أو دعمها، مما زاد من حدة التوترات.

9. مرحلة الحوار والمفاوضات (2021 - حتى الآن):

محادثات إيرانية-سعودية: منذ عام 2021، بدأت السعودية وإيران في إجراء محادثات غير مباشرة لتحسين العلاقات، بوساطة من العراق. تهدف هذه المحادثات إلى تخفيف التوترات والبحث عن حلول للصراعات الإقليمية.

التحولات في السياسة الإقليمية: مع تزايد الضغوط الاقتصادية على إيران وتغير سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، بدأ يظهر تحول نحو الدبلوماسية كوسيلة لاحتواء التوترات بين إيران ودول الخليج.[4]

---

[4] Wehrey, Frederic. "Beyond Sunni and Shia: The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East." Oxford University Press, 2017

العلاقات التركية الخليجية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة في تركيا عام 2002، شهدت العلاقات بين تركيا ودول الخليج تطورات ملحوظة. تحت قيادة رجب طيب أردوغان، الذي شغل مناصب رئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية، تبنت تركيا سياسة خارجية أكثر نشاطًا وتأثيرًا في الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج. وفيما يلي تحليل لتطور هذه العلاقات وتأثير السياسات الخارجية التركية على المنطقة:

1. البداية: تقارب اقتصادي ودبلوماسي (2002-2010):

تعزيز العلاقات الاقتصادية: بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ركزت تركيا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج. شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة. أصبحت تركيا وجهة سياحية مفضلة لمواطني الخليج، واستثمرت دول الخليج بشكل كبير في القطاعات العقارية والبنية التحتية في تركيا.

سياسة "صفر مشاكل مع الجيران": تبنى حزب العدالة والتنمية سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، والتي هدفت إلى تحسين العلاقات مع جميع الدول المجاورة، بما في ذلك دول الخليج. هذه السياسة ساعدت في تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع معظم دول الخليج.

التعاون الدبلوماسي: في هذه الفترة، عملت تركيا على تعزيز تعاونها الدبلوماسي مع دول الخليج، حيث أبدت استعدادًا للتوسط في النزاعات الإقليمية والمشاركة في مبادرات السلام. على سبيل المثال، تعاونت تركيا مع قطر والسعودية في جهود الوساطة في لبنان.

2. الربيع العربي: نقطة تحول (2011-2013):

الدعم التركي للثورات: مع اندلاع الربيع العربي في 2011، دعمت تركيا الثورات في تونس ومصر وسوريا، وهو موقف تباين مع مواقف بعض دول الخليج مثل السعودية والإمارات التي كانت أكثر تحفظًا تجاه الثورات. هذا الدعم التركي أوجد توترات في العلاقات مع هذه الدول.

العلاقة مع قطر: تركيا وجدت في قطر حليفًا استراتيجيًا، حيث كانت كلتا الدولتين داعمتين لحركات الإسلام السياسي، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر. أدى هذا التقارب إلى تقوية العلاقات بين تركيا وقطر، في حين بدأت تتباعد مواقف تركيا عن مواقف السعودية والإمارات.

الأزمة السورية: أصبحت الأزمة السورية نقطة خلاف رئيسية بين تركيا وبعض دول الخليج. بينما دعمت تركيا المعارضة السورية، دعمت دول الخليج الأخرى جماعات مسلحة مختلفة بناءً على مصالحها الخاصة، مما زاد من التوترات.

3. الأزمة الخليجية والصراع على النفوذ (2014-2020):

التدخل في ليبيا: في 2014، تدخلت تركيا بشكل أكبر في النزاع الليبي، ودعمت حكومة الوفاق الوطني في مواجهة قوات المشير خليفة حفتر المدعومة من الإمارات. هذا التدخل زاد من حدة التوترات بين تركيا والإمارات، وأدى إلى تنافس واضح على النفوذ في ليبيا.

الأزمة الخليجية (2017): عندما فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا على قطر في 2017، وقفت تركيا بجانب قطر بشكل واضح، وزادت من دعمها العسكري والاقتصادي للدوحة. قامت تركيا بإرسال قوات إلى قاعدة عسكرية في قطر لتعزيز دفاعاتها، مما عمق من الصدع في العلاقات مع السعودية والإمارات.

التحالف التركي-القطري: تعمق التحالف بين تركيا وقطر خلال الأزمة الخليجية، وشمل التعاون العسكري، الاقتصادي، والسياسي. هذا التحالف زاد من عزلة تركيا عن الدول الخليجية الأخرى التي رأت في هذه العلاقات تهديدًا لنفوذها الإقليمي.

التوترات مع السعودية: تصاعدت التوترات بين تركيا والسعودية بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول عام 2018. تركيا استخدمت هذا الحدث للضغط على السعودية دوليًا، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين بشكل كبير.

4. التحولات والتقارب الحذر (2021 - حتى الآن):

محاولات التهدئة: مع تغير الديناميات الإقليمية والدولية، خاصة بعد إدارة بايدن في الولايات المتحدة، بدأت تركيا في اتخاذ خطوات لتهدئة التوترات مع دول الخليج. في 2021، بدأت تركيا والسعودية في إجراء محادثات لتحسين العلاقات، وسط إشارات من الجانبين بالرغبة في تجاوز الخلافات.

التقارب مع الإمارات: في عام 2021، شهدت العلاقات التركية-الإماراتية تحولًا إيجابيًا بعد زيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد إلى تركيا، تلتها زيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد إلى أنقرة في 2021. تم توقيع اتفاقيات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك اتفاقيات استثمارية، مما يشير إلى رغبة الجانبين في تجاوز التوترات السابقة.

التوازن في السياسة الخارجية: في السنوات الأخيرة، يبدو أن تركيا تسعى لتحقيق توازن في سياستها الخارجية بين الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع قطر والعمل على تحسين علاقاتها مع السعودية والإمارات. هذا التوازن يعكس إدراك تركيا لأهمية العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول الخليج في ظل التحديات الاقتصادية الداخلية والدولية.[5]

تأثير السياسات الخارجية التركية على منطقة الخليج

تعزيز التحالفات والانقسامات:

[5] Altunışık, Meliha Benli. "Turkey's Relations with the Middle East: Political Encounters after the Arab Spring." Routledge, 2020

السياسة الخارجية التركية، وخاصة دعمها لقطر، ساهمت في تعزيز التحالفات والانقسامات داخل منطقة الخليج. أدى التقارب التركي-القطري إلى عزل قطر عن جيرانها الخليجيين، مما عمق الانقسامات داخل مجلس التعاون الخليجي.

التنافس على النفوذ:

التنافس بين تركيا ودول الخليج، وخاصة الإمارات والسعودية، على النفوذ في مناطق مثل ليبيا والصومال وسوريا، زاد من تعقيد الصراعات الإقليمية. هذا التنافس ساهم في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية.

التأثير على الاستقرار الإقليمي:

التدخلات العسكرية التركية، خاصة في سوريا وليبيا، كان لها تأثير كبير على الاستقرار الإقليمي. رغم أن تركيا سعت لتأمين مصالحها الاستراتيجية، إلا أن هذه التدخلات أثرت على العلاقات مع دول الخليج وأدت إلى تصاعد التوترات.

المرونة والدبلوماسية:

في الفترة الأخيرة، أظهرت تركيا مرونة دبلوماسية أكبر في محاولاتها لتحسين العلاقات مع دول الخليج. هذه المرونة قد تؤدي إلى تخفيف التوترات وفتح الباب أمام تعاون اقتصادي وسياسي جديد.[6]

---

[6] Kardaş, Şaban. "Turkey's Middle East Policy: Between Transformation and Continuity." Insight Turkey, 2017

النفوذ الإيراني في الخليج

أولا. أدوات النفوذ الإيراني

إيران تسعى لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات التي تتراوح بين القوة العسكرية، دعم الحركات الوكيلة (الميليشيات)، العلاقات الاقتصادية، والنفوذ الديني. تستفيد إيران من هذه الأدوات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية في المنطقة. فيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوات:

1. القوة العسكرية:

القدرات العسكرية التقليدية:

إيران تمتلك قدرات عسكرية تقليدية تشمل الجيش النظامي (الجيش الإيراني) وقوات الحرس الثوري الإسلامي (IRGC). هذه القوات مجهزة بقدرات بحرية وجوية وصاروخية متقدمة، مما يمنح إيران القدرة على ممارسة الضغط العسكري في منطقة الخليج، وخاصة في مضيق هرمز، الذي يعتبر ممرًا حيويًا للطاقة العالمية.

الصواريخ الباليستية:

تمتلك إيران ترسانة كبيرة من الصواريخ الباليستية التي تعتبر جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها العسكرية. هذه الصواريخ يمكن أن تصل إلى أهداف في جميع أنحاء الخليج، مما يمنح إيران قدرة على الردع وفرض نفوذها.

القوات البحرية:

تعتبر القوات البحرية الإيرانية، وخاصة التابعة للحرس الثوري، أداة رئيسية في استعراض القوة في الخليج. تقوم هذه القوات بتنفيذ مناورات بحرية دورية وعمليات اعتراض للسفن، مما يرسل رسائل واضحة لدول الخليج والقوى الدولية حول قدرة إيران على التحكم في الممرات البحرية.

2. الحركات الوكيلة (الميليشيات):

دعم الميليشيات الشيعية:

تعتمد إيران بشكل كبير على دعم وتدريب وتسليح الميليشيات الشيعية في دول مثل العراق، لبنان (حزب الله)، سوريا، واليمن (الحوثيون). هذه الميليشيات تعمل كأدوات نفوذ مباشرة لإيران في هذه الدول، وتمكنها من التأثير على القرارات السياسية والأمنية.

النفوذ في العراق:

في العراق، دعمت إيران عددًا من الجماعات الشيعية المسلحة مثل "الحشد الشعبي"، التي أصبحت قوة سياسية وعسكرية رئيسية في البلاد. هذا الدعم يعزز من قدرة إيران على التأثير في الشؤون الداخلية للعراق وفي سياساته تجاه دول الخليج.

الحوثيون في اليمن:

في اليمن، تقدم إيران دعمًا لوجستيًا وعسكريًا لجماعة الحوثي، التي تسيطر على العاصمة صنعاء وأجزاء كبيرة من البلاد. هذا الدعم يعزز من قدرة الحوثيين على مواجهة التحالف الذي تقوده السعودية ويعطي إيران نفوذًا في جنوب شبه الجزيرة العربية، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الخليجي.

3. العلاقات الاقتصادية:

العلاقات التجارية:

رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، إلا أنها تستمر في بناء علاقات اقتصادية مع بعض دول الخليج، مثل قطر وعمان. هذه العلاقات تشمل التجارة والاستثمار، وتساعد إيران في تخفيف تأثير العقوبات وتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة.

التجارة غير الرسمية:

تعتمد إيران أيضًا على التجارة غير الرسمية عبر الحدود مع بعض دول الخليج، مثل الإمارات. هذه التجارة تشمل السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية، وتساهم في تعزيز الاقتصاد الإيراني.

الطاقة والنفط:

تعد إيران لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة، وتستخدم صادرات النفط والغاز كأداة للتأثير على السياسات الإقليمية. في أوقات الأزمات، يمكن لإيران تهديد بتعطيل إمدادات النفط عبر مضيق هرمز، مما يمنحها ورقة ضغط قوية على دول الخليج والمجتمع الدولي.

4. النفوذ الديني:

الترويج للمذهب الشيعي:

تعتبر إيران نفسها حامية للمسلمين الشيعة في العالم، وتسعى لتعزيز نفوذها من خلال دعم المجتمعات الشيعية في دول الخليج مثل البحرين، السعودية (المنطقة الشرقية)، والكويت. تقوم إيران بتمويل المساجد والمراكز الثقافية الشيعية، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الشيعة للدراسة في الحوزات الدينية في قم.

الرموز الدينية والسياسية:

تستغل إيران الرموز الدينية والسياسية، مثل دعم قضية القدس ودعوة المسلمين لمعارضة السياسات الغربية في المنطقة، لتعزيز صورتها كقوة إسلامية رائدة. هذه الرسائل تستهوي بعض الجماعات الإسلامية في الخليج وتعزز من جاذبية إيران كقوة مقاومة للهيمنة الغربية.

الاحتفالات والمناسبات الدينية:

تستخدم إيران المناسبات الدينية الشيعية، مثل عاشوراء، كأداة لتعزيز الوعي والتضامن بين الشيعة في الخليج. من خلال هذه المناسبات، تنقل إيران رسائل سياسية ودينية تدعم نفوذها وتؤثر على الأوضاع الداخلية في دول الخليج.[7]

[7] Byman, Daniel. "Iran's Terrorist Activities in the Gulf." Brookings Institution, 2018

ثانيا. التحديات التي تواجه إيران

إيران تسعى بشكل مستمر لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج، ولكن تواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق هذا الهدف. هذه التحديات تتنوع بين الداخل الإيراني نفسه والمحيط الخارجي والإقليمي. فيما يلي تحليل لأهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه إيران:

التحديات الداخلية:

الأزمة الاقتصادية:

العقوبات الاقتصادية: إيران تواجه ضغوطًا اقتصادية هائلة نتيجة العقوبات الدولية، وخاصة من قبل الولايات المتحدة. هذه العقوبات أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، مما أدى إلى تراجع العملة الإيرانية، وزيادة معدلات التضخم والبطالة. هذه الضغوط الاقتصادية تقلل من قدرة إيران على تمويل عملياتها الخارجية ودعم حلفائها في المنطقة.

الاعتماد على النفط: الاقتصاد الإيراني يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، والعقوبات المفروضة على قطاع النفط تؤدي إلى تقليص إيرادات الدولة. هذا الانخفاض في الإيرادات يحد من قدرة إيران على تمويل مشاريعها الإقليمية ودعم نفوذها في الخليج.

الاضطرابات الاجتماعية والسياسية:

الاحتجاجات الداخلية: تشهد إيران بشكل دوري موجات من الاحتجاجات الداخلية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية. هذه الاحتجاجات تشكل تحديًا كبيرًا للنظام، حيث تستهلك الكثير من الموارد والقوى الأمنية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، مما يحد من القدرة على التركيز على الأنشطة الخارجية.

الصراعات داخل النظام: هناك تنافس داخلي بين التيارات الإصلاحية والمحافظة داخل النظام الإيراني، مما يؤدي إلى حالة من الانقسام السياسي ويؤثر على استقرار النظام. هذه الانقسامات قد تضعف من قدرة إيران على تنفيذ سياسة خارجية موحدة وقوية.

الفساد وسوء الإدارة:

الفساد المنتشر: يعتبر الفساد داخل المؤسسات الإيرانية أحد العوامل الرئيسية التي تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية للنظام. الفساد يضعف من فعالية المؤسسات الحكومية ويؤدي إلى تآكل الثقة بين الشعب والحكومة، مما يعوق جهود إيران لتعزيز نفوذها في الخارج.

سوء الإدارة الاقتصادية: الإدارة الاقتصادية الضعيفة تساهم في تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها إيران. قرارات اقتصادية غير مدروسة، مثل إلغاء الدعم

على بعض السلع الأساسية، قد تؤدي إلى احتجاجات شعبية وتشتيت الانتباه عن الأهداف الخارجية.[8]

التحديات الخارجية:

المنافسة الإقليمية:

المنافسة مع السعودية والإمارات: تعتبر كل من السعودية والإمارات منافسين رئيسيين لإيران في منطقة الخليج. تعمل هذه الدول على تحجيم النفوذ الإيراني من خلال تعزيز تحالفاتها الإقليمية والدولية، وتقديم الدعم للقوى المعارضة لإيران في الدول المجاورة مثل العراق وسوريا واليمن.

التواجد العسكري الأجنبي: وجود قواعد عسكرية أمريكية ودولية في الخليج يشكل تحديًا كبيرًا لإيران. هذه القواعد تمنح الولايات المتحدة وحلفائها القدرة على ردع أي تحركات عسكرية إيرانية، وتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة.

---

[8] Katzman, Kenneth. "Iran: Internal Politics and U.S. Policy and Options." Congressional Research Service, 2021

العلاقات المتوترة مع القوى الدولية:

الولايات المتحدة: تعتبر الولايات المتحدة أكبر عائق أمام طموحات إيران الإقليمية. السياسة الأمريكية القائمة على احتواء إيران ودعم حلفائها في الخليج، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، تضعف قدرة إيران على توسيع نفوذها.

إسرائيل: تلعب إسرائيل دورًا كبيرًا في محاولة كبح النفوذ الإيراني، خاصة من خلال الضغط الدبلوماسي على الدول الغربية لفرض المزيد من العقوبات على إيران، وكذلك من خلال تنفيذ عمليات سرية تستهدف البرنامج النووي الإيراني وتواجدها العسكري في سوريا.

التحديات في العلاقات مع الدول المجاورة:

العراق: على الرغم من النفوذ الكبير لإيران في العراق، إلا أن هذا النفوذ يواجه تحديات مستمرة. هناك تيارات سياسية في العراق تسعى إلى تقليص النفوذ الإيراني، وتتعامل مع إيران بحذر خوفًا من الاضطرابات الداخلية.

سوريا: تدخل إيران في سوريا لدعم نظام الأسد كلفها الكثير من الموارد البشرية والمادية. كما أن التواجد العسكري الروسي في سوريا يفرض قيودًا على حرية الحركة الإيرانية في البلاد، ويجعلها تعتمد بشكل كبير على توافق المصالح مع روسيا.

التغيرات الجيوسياسية:

الاتفاقات الإبراهيمية: تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض دول الخليج يشكل تحديًا لإيران. هذه الاتفاقات تعزز من تحالفات معادية لإيران وتزيد من عزلتها في المنطقة.

التغيرات في السياسة الأمريكية: التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية، مثل الاتجاه نحو تقليل التدخل المباشر في الشرق الأوسط والتركيز على التحديات الأخرى مثل الصين، قد يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية، مما يؤثر على قدرة إيران على التكيف مع هذه التغيرات.[9]

النفوذ التركي في الخليج

أدوات النفوذ التركي

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، تبنت أنقرة استراتيجية شاملة لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج. تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأدوات التي تشمل القوة الناعمة (الثقافة، التعليم)، العلاقات الاقتصادية، والتحالفات العسكرية. فيما يلي استعراض مفصل لهذه الأدوات:

---

[9] Sadjadpour, Karim. "Iran's Uncertain Course after the Nuclear Deal." Carnegie Endowment for International Peace, 2017

1. القوة الناعمة (الثقافة والتعليم):

الثقافة التركية وانتشارها:

المسلسلات التلفزيونية: أصبحت المسلسلات التركية ظاهرة ثقافية في العالم العربي، وخاصة في دول الخليج. هذه المسلسلات تساهم في تعزيز صورة تركيا كقوة ناعمة في المنطقة، وتروّج لقيمها وثقافتها. تحظى مسلسلات مثل "قيامة أرطغرل" و"العشق الممنوع" بشعبية كبيرة، مما يعزز من تأثير تركيا الثقافي ويخلق نوعًا من الارتباط الثقافي بين شعوب الخليج وتركيا.

الفعاليات الثقافية: تنظم تركيا العديد من الفعاليات الثقافية والمعارض في دول الخليج، مثل معارض الكتب والفعاليات الفنية التي تعزز الروابط الثقافية. هذه الفعاليات تساهم في بناء علاقات ثقافية قوية وتقديم تركيا كشريك ثقافي مهم لدول الخليج.

التعليم والتبادل الأكاديمي:

المنح الدراسية: تقدم الحكومة التركية منحًا دراسية للطلاب من دول الخليج للدراسة في الجامعات التركية. هذه المنح تعزز الروابط التعليمية بين تركيا ودول الخليج وتساهم في تكوين جيل جديد من القادة الذين لديهم ارتباطات ثقافية وأكاديمية مع تركيا.

المعاهد الثقافية: أنشأت تركيا معاهد ثقافية تركية (مثل معهد "يونس إمره") في عدة دول خليجية لتعليم اللغة التركية والترويج للثقافة التركية. هذه المعاهد تلعب دورًا في تعزيز الوجود الثقافي لتركيا في المنطقة.

2. العلاقات الاقتصادية:

التجارة والاستثمار:

تعزيز التجارة: تركيا تتمتع بعلاقات تجارية قوية مع دول الخليج، خاصة مع قطر والإمارات. حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج شهد نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. تصدير المنتجات التركية إلى الخليج واستيراد الطاقة من الخليج يسهمان في تقوية الروابط الاقتصادية.

الاستثمارات المتبادلة: تركيا تشجع الاستثمارات الخليجية في قطاعات مثل العقارات والسياحة والبنية التحتية. دول الخليج، وخاصة قطر والإمارات، تستثمر بشكل كبير في المشاريع الكبرى في تركيا، مما يساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية ويجعل تركيا شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا لدول الخليج.

السياحة:

السياحة الخليجية إلى تركيا: تركيا أصبحت وجهة سياحية مفضلة لمواطني دول الخليج، حيث يزور الآلاف من الخليجيين تركيا سنويًا للاستمتاع بالطبيعة والتراث

الثقافي. هذه السياحة تساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين تركيا ودول الخليج.

الاستثمار السياحي الخليجي في تركيا: دول الخليج تستثمر بشكل متزايد في القطاع السياحي التركي، بما في ذلك الفنادق والمنتجعات، مما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية ويساهم في تطوير القطاع السياحي في تركيا.

3. التحالفات العسكرية والأمنية:

الاتفاقيات العسكرية:

القاعدة العسكرية في قطر: تركيا وقّعت اتفاقية دفاعية مع قطر في عام 2014، مما أدى إلى إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر. هذا الوجود العسكري يعزز من نفوذ تركيا في الخليج ويظهر التزامها بأمن حلفائها الخليجيين.

التدريبات العسكرية المشتركة: تركيا تشارك بانتظام في تدريبات عسكرية مشتركة مع دول الخليج، مما يعزز من التعاون العسكري ويقوي العلاقات الأمنية. هذه التدريبات تشمل تبادل الخبرات والمعلومات، مما يعزز من قدرات الدفاع المشترك.

التعاون في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب:

التعاون الأمني: تركيا تعمل مع دول الخليج في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تشارك في تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مواجهة التهديدات الأمنية. هذا التعاون يعزز من الروابط الأمنية بين تركيا ودول الخليج ويجعلها شريكًا استراتيجيًا مهمًا في المنطقة.

الأمن السيبراني: مع تزايد التهديدات الإلكترونية، تعمل تركيا على تعزيز التعاون مع دول الخليج في مجال الأمن السيبراني. هذا التعاون يشمل تبادل الخبرات والتقنيات لحماية البنية التحتية الحيوية.[10]

التحديات التي تواجه تركيا

تركيا تسعى بشكل مستمر لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج من خلال القوة الناعمة، العلاقات الاقتصادية، والتحالفات العسكرية. ومع ذلك، تواجه تركيا العديد من التحديات التي تعيق تحقيق هذا الهدف. هذه التحديات تتنوع بين الداخل التركي نفسه والمحيط الخارجي والإقليمي. وفيما يلي تحليل لأهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تركيا:

التحديات الداخلية:

الأزمة الاقتصادية:

[10] Kardaş, Şaban. "Turkey-Gulf Relations: New Geopolitical Horizons." Insight Turkey, Vol. 22, No. 1, 2020

التضخم وتراجع قيمة الليرة: تعاني تركيا من تضخم اقتصادي مرتفع وانخفاض قيمة العملة الوطنية (الليرة)، مما يضع ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد التركي. هذه الأوضاع الاقتصادية تؤثر سلبًا على قدرة تركيا على تقديم مساعدات واستثمارات خارجية، وهو ما قد يضعف من نفوذها في الخليج.

البطالة وانخفاض الدخل: ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل يؤثران على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في تركيا، مما يجبر الحكومة على التركيز أكثر على القضايا الداخلية بدلاً من تعزيز النفوذ الخارجي.

التحديات السياسية الداخلية:

الانقسامات السياسية: تركيا تواجه انقسامات سياسية داخلية بين الحكومة والمعارضة، مما يؤدي إلى اضطرابات سياسية. هذه الانقسامات تضعف من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية متماسكة ومستقرة، خاصة في منطقة حساسة مثل الخليج.

التوترات مع الأكراد: الصراع المستمر مع الأقلية الكردية في تركيا، بما في ذلك العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني (PKK)، يشكل تحديًا داخليًا كبيرًا. هذا الصراع يستنزف موارد الحكومة ويؤثر على الاستقرار الداخلي، مما يحد من قدرة تركيا على التركيز على تعزيز نفوذها في الخارج.

التحديات الأمنية:

التهديدات الإرهابية: تركيا تواجه تهديدات إرهابية من تنظيمات مثل "داعش" والجماعات الكردية المسلحة. هذه التهديدات الأمنية تفرض على الحكومة التركية تخصيص موارد كبيرة للأمن الداخلي، مما يقلل من إمكانياتها لتعزيز نفوذها الخارجي في الخليج.[11]

التحديات الخارجية:

المنافسة الإقليمية:

المنافسة مع السعودية والإمارات: تعتبر كل من السعودية والإمارات منافسين رئيسيين لتركيا في منطقة الخليج. تعمل هذه الدول على تعزيز نفوذها في المنطقة، مما يخلق حالة من التنافس مع تركيا. التحالفات الإقليمية القوية التي تتمتع بها السعودية والإمارات، بما في ذلك مع الولايات المتحدة، تعرقل مساعي تركيا لتعزيز نفوذها في الخليج.

الأزمة الخليجية مع قطر: على الرغم من أن تركيا تمكنت من تعزيز علاقتها مع قطر خلال الأزمة الخليجية (2017-2021)، إلا أن هذه العلاقة أثارت حفيظة دول خليجية أخرى مثل السعودية والإمارات. هذا الوضع أدى إلى تزايد التوترات بين تركيا وهذه الدول، مما يحد من قدرتها على توسيع نفوذها في جميع أنحاء الخليج.

---

[11] Tanchum, Michaël. "Turkey's Pivot to the Gulf: Economic and Strategic Implications." Atlantic Council, 2019

العلاقات مع القوى الكبرى:

العلاقات مع الولايات المتحدة: علاقة تركيا مع الولايات المتحدة مرت بفترات توتر، خاصة فيما يتعلق بدعم واشنطن لوحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في سوريا، والتي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية. هذه التوترات تؤثر على قدرة تركيا على تعزيز نفوذها في الخليج، حيث تحتاج تركيا إلى توازن علاقاتها مع واشنطن والدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة.

العلاقات مع روسيا: على الرغم من أن تركيا وروسيا تعملان معًا في بعض القضايا الإقليمية، إلا أن هناك تنافسًا بينهما في مناطق أخرى مثل سوريا وليبيا. هذا التنافس قد يؤثر على قدرة تركيا على تعزيز نفوذها في الخليج، خاصة إذا كان هناك تضارب في المصالح بين تركيا وروسيا في المنطقة.

التحديات الجيوسياسية:

التدخلات العسكرية في المنطقة: تدخلات تركيا العسكرية في سوريا والعراق وليبيا أثارت مخاوف العديد من دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات. هذه التدخلات قد تثير القلق بين دول الخليج بشأن طموحات تركيا الإقليمية، مما يؤدي إلى تعزيز التحالفات ضد النفوذ التركي.

الاتفاقيات الإبراهيمية: تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من دول الخليج، وخاصة الإمارات والبحرين، يشكل تحديًا لتركيا. هذه الاتفاقيات تعزز من تحالفات معادية لتركيا وتزيد من عزلة أنقرة في المنطقة.

التغيرات في التحالفات الإقليمية:

التغيرات السياسية في الخليج: التغيرات في القيادة السياسية داخل دول الخليج قد تؤثر على العلاقات مع تركيا. على سبيل المثال، قد تؤدي التغييرات في القيادة السعودية إلى تعديل السياسات تجاه تركيا، مما قد يؤثر سلبًا أو إيجابًا على نفوذ أنقرة في المنطقة.

الصراعات الداخلية في دول الخليج: الصراعات الداخلية في بعض دول الخليج، مثل الأزمات السياسية في الكويت أو البحرين، قد تحد من قدرة تركيا على تعزيز نفوذها في هذه الدول، حيث تفضل هذه الدول الحفاظ على سياسات خارجية متوازنة بعيدة عن التحالفات المثيرة للجدل.[12]

تفاعل دول الخليج مع التنافس الإيراني-التركي

استراتيجيات دول الخليج

دول الخليج تواجه تحديات جيوسياسية معقدة ناتجة عن النفوذ المتزايد لكل من إيران وتركيا في المنطقة. في مواجهة هذا النفوذ، تتبنى دول الخليج مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تشمل تشكيل التحالفات، تحقيق التوازن بين

---

[12] Ulrichsen, Kristian Coates. "Qatar and the Gulf Crisis." Hurst & Co., 2020

القوتين، والاستفادة من التنافس بينهما لصالحها. فيما يلي استعراض لكيفية تفاعل دول الخليج مع هذه التحديات:

1. تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية:

التحالف مع الولايات المتحدة:

العلاقة الاستراتيجية: دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، تعزز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني والتركي. تعتبر الولايات المتحدة حليفًا رئيسيًا يقدم الدعم العسكري والأمني لدول الخليج من خلال القواعد العسكرية والمبيعات الضخمة من الأسلحة.

احتواء إيران: التحالف مع الولايات المتحدة يهدف بشكل رئيسي إلى احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة. تعتمد دول الخليج على الوجود العسكري الأمريكي في البحرين وقطر والكويت لردع إيران ومنعها من تحقيق هيمنة إقليمية.

التحالف العربي ضد النفوذ الإيراني:

مجلس التعاون الخليجي: دول مجلس التعاون الخليجي تحافظ على تكتلها الإقليمي كوسيلة لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي ضد التهديدات الإيرانية. تعمل هذه الدول بشكل مشترك على تطوير منظومات دفاعية متكاملة وإجراء مناورات عسكرية مشتركة.

تحالف دعم الشرعية في اليمن: بقيادة السعودية، يهدف هذا التحالف إلى مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، وذلك للحيلولة دون تحول اليمن إلى نقطة انطلاق إيرانية تهدد الأمن الخليجي.

التقارب مع إسرائيل:

الاتفاقيات الإبراهيمية: بعض دول الخليج، مثل الإمارات والبحرين، وقعت اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل في إطار "الاتفاقيات الإبراهيمية". هذه الخطوة تُعتبر جزءًا من استراتيجية لمواجهة النفوذ الإيراني من خلال تحالف غير معلن مع إسرائيل، التي تشارك دول الخليج مخاوفها من إيران.

التعاون الأمني: تشير تقارير إلى أن هذه الدول قد تستفيد من التعاون الاستخباراتي والتقنيات العسكرية الإسرائيلية لمراقبة التهديدات الإيرانية والتعامل معها.

2. التوازن بين النفوذ الإيراني والتركي:

إستراتيجية التوازن:

الحياد المتوازن: بعض دول الخليج، مثل الكويت وعمان، تتبنى سياسة الحياد المتوازن في التعامل مع إيران وتركيا. تسعى هذه الدول إلى الحفاظ على علاقات ودية مع كلا الجانبين، وتجنب الانحياز بشكل كامل لأي منهما. هذه السياسة تسمح لها بتجنب التوترات والاستفادة من العلاقات الاقتصادية مع كل من طهران وأنقرة.

دور الوساطة: سلطنة عمان على وجه الخصوص لعبت دور الوسيط بين إيران ودول الخليج الأخرى في العديد من المناسبات. هذا الدور يعزز من مكانتها الإقليمية ويجنبها التعرض لأي تصعيد مباشر.

التعاون مع تركيا لموازنة إيران:

التحالف مع تركيا: بعض دول الخليج، مثل قطر، تتبنى علاقات وثيقة مع تركيا كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني. بعد الحصار الخليجي الذي فُرض على قطر في 2017، زادت قطر من تعاونها العسكري والاقتصادي مع تركيا، التي أرسلت قوات إلى قطر وعززت من وجودها العسكري في البلاد.

التعاون الاقتصادي: تستفيد دول مثل قطر من التعاون الاقتصادي مع تركيا، حيث تشكل العلاقات التجارية والاستثمارية جزءًا من استراتيجية التوازن ضد الضغط الإيراني والسعودي.

3. الاستفادة من التنافس الإيراني-التركي لصالحهم:

استغلال التنافس لتعزيز النفوذ المحلي:

تعزيز الاقتصاد المحلي: بعض دول الخليج تستفيد من التنافس الإيراني-التركي في زيادة استثماراتها المحلية والدولية. على سبيل المثال، الإمارات تستغل التنافس

بين الدولتين لتعزيز مكانتها كمركز تجاري ومالي دولي يجذب الاستثمارات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من إيران وتركيا.

استقطاب السياحة والاستثمارات: دول مثل الإمارات وقطر تستغل التنافس بين إيران وتركيا لجذب السياح والاستثمارات من كلا البلدين. هذه الدول تقدم نفسها كمراكز استثمارية محايدة وتفتح أبوابها للمستثمرين الإيرانيين والأتراك على حد سواء.

المناورة السياسية:

استغلال الخلافات الإقليمية: بعض دول الخليج تستخدم التنافس بين إيران وتركيا لتحقيق مكاسب سياسية. على سبيل المثال، البحرين والسعودية تستغلان العلاقات المتوترة بين تركيا ومصر (بسبب دعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين) لتعزيز تحالفاتهما مع مصر ضد إيران وتركيا معًا.

تعزيز العلاقات الثنائية: دول مثل عمان والكويت تسعى لتعزيز علاقاتها الثنائية مع كل من إيران وتركيا على حدة، مستفيدة من عدم تورطها المباشر في الصراعات الإقليمية، مما يمنحها مرونة أكبر في التفاوض والمناورة.[13]

تأثير التنافس على استقرار المنطقة

[13] Furtig, Henner. "Iran's Rivalry with Saudi Arabia Between the Gulf Wars." Ithaca Press, 2021

التنافس بين إيران وتركيا في منطقة الشرق الأوسط يؤثر بشكل كبير على استقرار دول الخليج والمنطقة ككل. كل من إيران وتركيا تسعى لتعزيز نفوذها في المنطقة، مما يخلق ديناميكيات معقدة تؤدي إلى تحالفات جديدة، تصاعد التوترات، وأحيانًا إلى نزاعات مباشرة أو غير مباشرة. فيما يلي تحليل لتأثير هذا التنافس على استقرار دول الخليج مع دراسة حالات محددة مثل اليمن وقطر:

1. التنافس في اليمن:

دور إيران:

دعم الحوثيين: إيران تلعب دورًا رئيسيًا في دعم الحوثيين في اليمن، الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وأجزاء كبيرة من البلاد. تقدم إيران الدعم العسكري واللوجستي للحوثيين، مما يعزز من قدرتهم على مقاومة التحالف الذي تقوده السعودية. تعتبر السعودية والإمارات التدخل الإيراني تهديدًا مباشرًا لأمنهما القومي، حيث ترى أن إيران تسعى إلى تطويق الخليج من خلال السيطرة على نقاط استراتيجية مثل مضيق باب المندب.

دور تركيا:

موقف متحفظ: على الرغم من أن تركيا لم تلعب دورًا عسكريًا مباشرًا في اليمن، إلا أنها أعربت عن معارضتها للحرب وطرحت نفسها كوسيط محتمل لحل الأزمة. تركيا تسعى لتعزيز علاقتها مع دول الخليج، خاصة مع قطر، وتحاول تجنب التورط في النزاع اليمني بشكل مباشر.

تأثير التنافس على الاستقرار في اليمن:

تصعيد الصراع: الدعم الإيراني للحوثيين أدى إلى تصعيد الصراع في اليمن، وزيادة التوترات بين إيران ودول الخليج، وخاصة السعودية. هذا التصعيد ساهم في خلق أزمة إنسانية كبيرة في اليمن وزاد من تعقيد الحلول الدبلوماسية.

توازن القوة: التنافس بين إيران ودول الخليج في اليمن أدى إلى استمرار النزاع وجعل من الصعب تحقيق استقرار طويل الأمد. على الرغم من محاولة تركيا الحفاظ على موقف متوازن، إلا أن النزاع في اليمن يعكس تأثيرات التنافس الإقليمي الأوسع بين إيران ودول الخليج.

2. التنافس في قطر:

دور إيران:

دعم قطر أثناء الأزمة الخليجية: خلال الأزمة الخليجية (2017-2021)، التي شهدت فرض السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا على قطر، لعبت إيران دورًا مهمًا في دعم الدوحة. فتحت إيران مجالها الجوي والبحري أمام قطر، وساهمت في تزويدها بالمواد الغذائية والضرورية خلال الحصار. هذا الدعم عزز العلاقات بين قطر وإيران وأضعف من عزلة قطر.

دور تركيا:

تعزيز التحالف مع قطر: تركيا كانت أحد أكبر داعمي قطر خلال الأزمة الخليجية. أرسلت تركيا قوات عسكرية إلى قطر وأقامت قاعدة عسكرية هناك. هذا التحالف العسكري والاقتصادي بين تركيا وقطر كان جزءًا من استراتيجية تركيا لتعزيز نفوذها في الخليج وردع الضغوط التي كانت تتعرض لها قطر من جيرانها الخليجيين.

تأثير التنافس على الاستقرار في قطر:

تعزيز التحالفات: الأزمة الخليجية أظهرت قدرة قطر على المناورة بين القوى الإقليمية الكبرى، حيث استفادت من دعم كل من إيران وتركيا لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي. هذا الدعم منع انهيار النظام القطري وأدى إلى تعزيز التحالفات التي قد تعيد تشكيل الديناميكيات الإقليمية.

زيادة التوترات الخليجية: الدعم الإيراني والتركي لقطر خلال الأزمة أدى إلى تعميق الخلافات داخل مجلس التعاون الخليجي. التنافس بين إيران وتركيا من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى أدى إلى خلق حالة من الاستقطاب في المنطقة، مما زاد من صعوبة تحقيق الوحدة الخليجية.

3. التأثير العام للتنافس الإيراني-التركي على استقرار الخليج والمنطقة:

1. زيادة الاستقطاب الإقليمي:

التحالفات المتعارضة: التنافس بين إيران وتركيا أدى إلى تعزيز تحالفات متعارضة في المنطقة، مما خلق بيئة أكثر استقطابًا. إيران تعتمد على تحالفات مع جماعات شيعية ومليشيات مسلحة، بينما تعتمد تركيا على تحالفات مع جماعات إسلامية سنية ودول مثل قطر. هذا الاستقطاب يزيد من تعقيد النزاعات في المنطقة ويجعل الحلول الدبلوماسية أكثر صعوبة.

2. تعقيد الصراعات المحلية:

التورط في النزاعات الإقليمية: التنافس الإيراني-التركي يؤدي إلى تعقيد الصراعات المحلية في اليمن وسوريا والعراق. تدخل كلا القوتين في هذه النزاعات يعزز من استمرارها ويحول دون تحقيق استقرار طويل الأمد. التدخلات الإقليمية تزيد من تعقيد العلاقات بين دول المنطقة وتجعل من الصعب تحقيق تسويات سلمية.

3. التأثير على الاستقرار الاقتصادي:

التأثير السلبي على الاقتصاد الخليجي: التنافس الإيراني-التركي يتسبب في عدم استقرار سياسي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. تصاعد التوترات الإقليمية يزيد من مخاطر الاستثمار ويؤدي إلى تقلبات في أسواق النفط والغاز، مما يؤثر على الاقتصادات الخليجية التي تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد.

4. إضعاف المؤسسات الإقليمية:

تقويض مجلس التعاون الخليجي: التنافس بين إيران وتركيا على النفوذ في الخليج أضعف من فعالية مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية. الانقسامات الداخلية التي ظهرت خلال الأزمة الخليجية أثبتت هشاشة الوحدة الخليجية وأظهرت مدى تأثير القوى الخارجية على الاستقرار الإقليمي.[14]

الدروس المستفادة والتوصيات

تحليل المقارنات

النزاع على النفوذ بين إيران وتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في الخليج، يعكس استراتيجيات مختلفة وأدوات متنوعة تستخدمها كل من الدولتين لتحقيق أهدافهما. تتنوع هذه الأدوات بين القوة الصلبة والناعمة، والتحالفات الإقليمية، والاعتماد على البعد الديني والثقافي. فيما يلي مقارنة شاملة بين النفوذ الإيراني والتركي:

1. الأسس الجيوسياسية والإيديولوجية:

إيران:

[14] Gause III, F. Gregory. "Saudi-Iranian Rivalry and the Future of Middle East Security." Council on Foreign Relations, 2020

الأيديولوجيا الثورية: بعد الثورة الإسلامية في 1979، أصبحت إيران تسعى لتصدير نموذجها الثوري الشيعي إلى المنطقة. تعتمد إيران بشكل كبير على دعم المجتمعات الشيعية في الدول المجاورة واستخدامها كأدوات لتعزيز نفوذها.

السياسة الإقليمية: تهدف إيران إلى تحقيق نوع من الهيمنة الإقليمية أو على الأقل النفوذ الكبير من خلال تقويض الأنظمة المعادية لها في الخليج، وتعزيز وجودها العسكري من خلال الميليشيات الوكيلة.

تركيا:

السياسة العثمانية الجديدة: منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، سعت تركيا إلى إعادة دورها كقوة إقليمية مؤثرة في المناطق التي كانت تحت الحكم العثماني، بما في ذلك الخليج. تستند تركيا في هذا على دعم الجماعات الإسلامية السنية.

الاستراتيجية البراغماتية: تعتمد تركيا على مزيج من التحالفات الاقتصادية والسياسية، مع تعزيز روابطها الثقافية والدينية كجزء من قوتها الناعمة.

2. الأدوات المستخدمة لتعزيز النفوذ:

إيران:

القوة العسكرية: تعتمد إيران بشكل كبير على تطوير قدراتها العسكرية، بما في ذلك برنامج الصواريخ الباليستية ودعم الميليشيات الشيعية في العراق، سوريا، لبنان، واليمن.

الميليشيات الوكيلة: تعتبر هذه الميليشيات أحد أعمدة السياسة الخارجية الإيرانية. تدعم إيران هذه الجماعات للضغط على خصومها وزعزعة الاستقرار في دول المنطقة.

العلاقات الدينية: تستخدم إيران الروابط الدينية لتأثيرها في المجتمعات الشيعية في الخليج، خاصة في البحرين والسعودية (المنطقة الشرقية).

تركيا:

القوة الناعمة: تركيا تستخدم الثقافة والتعليم كأدوات رئيسية لتعزيز نفوذها. من خلال المسلسلات التلفزيونية والتعليم والمنح الدراسية، تمكنت تركيا من خلق روابط ثقافية قوية مع دول الخليج.

التحالفات العسكرية: من خلال إنشاء قواعد عسكرية مثل تلك الموجودة في قطر، تسعى تركيا إلى تعزيز وجودها العسكري في الخليج كوسيلة لحماية مصالحها وتأمين نفوذها.

العلاقات الاقتصادية: تركيا تعتمد بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج لتعزيز نفوذها، مع التركيز على الاستثمارات المشتركة والسياحة.

3. التفاعل مع الأزمات الإقليمية:

إيران:

الأزمة اليمنية: دعمت إيران الحوثيين في اليمن كوسيلة لتعزيز نفوذها في جنوب شبه الجزيرة العربية، مما شكل تهديدًا مباشرًا للسعودية.

الأزمة السورية: تدخلت إيران بشكل مكثف لدعم نظام الأسد في سوريا، وذلك لحماية مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على محور المقاومة الذي يشمل حزب الله في لبنان.

الأزمة العراقية: إيران لها نفوذ كبير في السياسة العراقية من خلال دعمها للميليشيات الشيعية، مما يمنحها قدرة على التأثير في القرارات السياسية في العراق.

تركيا:

الأزمة الخليجية (قطر): دعمت تركيا قطر بشكل مباشر خلال الحصار الخليجي (2017-2021)، مما عزز من علاقاتها الاستراتيجية مع الدوحة وأدى إلى توسيع نفوذها في المنطقة.

الأزمة الليبية: تدخلت تركيا في ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني ضد قوات المشير حفتر المدعومة من الإمارات، مما يعكس سياسة تركيا القائمة على التدخل المباشر لتحقيق أهدافها الإقليمية.

الصراع السوري: تركيا تدخلت عسكريًا في سوريا لدعم الفصائل المعارضة للنظام، وخاصة في الشمال السوري، مما يعكس رغبتها في مواجهة النفوذ الإيراني في سوريا وتأمين حدودها.

4. التأثير على استقرار المنطقة:

إيران:

زعزعة الاستقرار: سياسة إيران في دعم الميليشيات الشيعية وتسليحها أدى إلى زعزعة الاستقرار في العديد من الدول العربية، بما في ذلك العراق، سوريا، لبنان، واليمن. هذه السياسة زادت من التوترات الطائفية وأدت إلى استمرار الصراعات الإقليمية.

التحديات الاقتصادية: العقوبات الاقتصادية على إيران، إضافة إلى تأثير تدخلاتها الإقليمية، زادت من الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية، مما يحد من قدرتها على تحقيق استقرار إقليمي طويل الأمد.

تركيا:

التوازن الإقليمي: على الرغم من تدخلاتها العسكرية، تحاول تركيا بشكل عام الحفاظ على توازن بين القوى الإقليمية المختلفة، مما يقلل من احتمالات زعزعة الاستقرار بشكل كبير. ومع ذلك، تدخلاتها في ليبيا وسوريا خلقت تحديات جديدة وأثرت على استقرار هذه الدول.

التأثير الاقتصادي: تركيا تسعى للاستفادة من العلاقات الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في المناطق التي تؤثر فيها. الاستثمارات المشتركة والتبادل التجاري مع دول الخليج تساعد في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي، على الرغم من التوترات السياسية.

الدروس المستفادة من المقارنة:

التنوع في الأدوات يعزز من النفوذ: مقارنةً بين إيران وتركيا، يتضح أن تركيا تستفيد من مزيج من القوة الناعمة (الثقافة والتعليم) والقوة الصلبة (التحالفات العسكرية) لتعزيز نفوذها، مما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات الإقليمية. في المقابل، يعتمد النفوذ الإيراني بشكل كبير على القوة العسكرية والميليشيات، مما يجعله أكثر عرضة للضغوط الدولية.

الأيديولوجيا مقابل البراغماتية: إيران تعتمد على أيديولوجيا دينية قوية لتبرير تدخلاتها الإقليمية، مما يؤدي إلى استقطاب طائفي وزعزعة الاستقرار. في المقابل، تتبع تركيا سياسة براغماتية تهدف إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية والعسكرية دون التركيز بشكل كبير على الأيديولوجيا، مما يمكنها من بناء تحالفات أوسع.

التأثير الاقتصادي كعامل استقرار: تلعب العلاقات الاقتصادية دورًا كبيرًا في تعزيز النفوذ التركي، مما يساعدها على تحقيق الاستقرار في المناطق التي تؤثر فيها. إيران تواجه تحديات اقتصادية كبيرة تعيق قدرتها على تحقيق نفس المستوى من الاستقرار.

التحالفات الإقليمية والدولية: كل من إيران وتركيا تعتمدان على التحالفات لتعزيز نفوذهما، لكن تركيا تمكنت من بناء تحالفات مع دول خارج المحور الإقليمي التقليدي، مما يمنحها ميزة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. إيران تركز بشكل أكبر على التحالفات الطائفية، مما يحد من قدرتها على بناء تحالفات أوسع.

التوصيات لدول الخليج

في ضوء التنافس المتزايد بين إيران وتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، تواجه دول الخليج تحديات وفرصًا متشابكة. لتحقيق مصالحها الوطنية والإقليمية بشكل يضمن الاستقرار والأمن، يمكن لدول الخليج تبني مجموعة من الاستراتيجيات والتوصيات التي تأخذ في الاعتبار التوازن بين هذين النفوذين الإقليميين المتنافسين. فيما يلي توصيات رئيسية لدول الخليج:

1. تعزيز الوحدة الخليجية:

إعادة تفعيل مجلس التعاون الخليجي (GCC):

يجب على دول الخليج العمل على تعزيز الوحدة داخل مجلس التعاون الخليجي، والتغلب على الخلافات الداخلية من خلال الحوار والتفاهم المشترك. وحدة الموقف الخليجي تعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات الإقليمية، سواء من إيران أو تركيا، بشكل أكثر فعالية.

التنسيق الأمني المشترك:

ينبغي تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين دول الخليج من خلال تشكيل قوة دفاع خليجية مشتركة تكون قادرة على التصدي لأي تهديدات إقليمية. هذا التنسيق يمنح دول الخليج قوة تفاوضية أكبر في التعامل مع القوى الإقليمية المتنافسة.

2. تبني سياسة توازن القوى:

الحفاظ على توازن استراتيجي:

من المهم أن تحافظ دول الخليج على توازن استراتيجي بين إيران وتركيا. يمكن تحقيق ذلك من خلال تجنب الانحياز الكامل لأي من الجانبين، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع كلا القوتين. هذا التوازن يمنح دول الخليج مرونة أكبر في التعامل مع التغيرات الإقليمية.

تشجيع الحوار الدبلوماسي:

ينبغي على دول الخليج أن تشجع الحوار الدبلوماسي بين إيران وتركيا، وأن تلعب دور الوسيط بينهما عند الضرورة. هذا النهج يمكن أن يسهم في تقليل التوترات الإقليمية وتجنب تصعيد النزاعات.

3. تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية:

تنويع الشراكات الاقتصادية:

دول الخليج يجب أن تركز على تنويع علاقاتها الاقتصادية مع القوى الإقليمية والدولية. يمكن الاستفادة من الاستثمارات التركية في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والبنية التحتية، وفي الوقت نفسه، تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إيران في المجالات التي لا تتعارض مع العقوبات الدولية.

تشجيع الاستثمار في التنمية المستدامة:

ينبغي لدول الخليج أن تستثمر في مشاريع التنمية المستدامة التي تعزز من اقتصاداتها الوطنية وتقوي من موقفها الاستراتيجي. هذه الاستثمارات يمكن أن تقلل من اعتماد الخليج على الدعم الخارجي وتزيد من استقلاليته الاقتصادية.

4. تعزيز القوة الناعمة:

الترويج للثقافة الخليجية:

يمكن لدول الخليج تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال الترويج لثقافتها وقيمها. إطلاق مبادرات ثقافية وتعليمية على غرار ما تفعله تركيا، من شأنه أن يعزز من صورة دول الخليج كقوى ناعمة ذات تأثير إيجابي في المنطقة.

الاستثمار في التعليم والبحث العلمي:

ينبغي لدول الخليج التركيز على تطوير قطاع التعليم والبحث العلمي، مما يمكنها من بناء مجتمعات قائمة على المعرفة وقادرة على مواجهة التحديات الإقليمية بفعالية. هذا الاستثمار في رأس المال البشري يعزز من مكانة دول الخليج كقوى إقليمية مستقلة وقادرة على التأثير.

5. الاستفادة من التنافس الإيراني-التركي:

استغلال التنافس لتحقيق مكاسب استراتيجية:

دول الخليج يمكن أن تستغل التنافس بين إيران وتركيا لصالحها من خلال تقديم نفسها كحلفاء استراتيجيين لأي من القوتين في مجالات محددة تخدم مصالحها الوطنية. هذا التنافس يمكن أن يؤدي إلى عروض أفضل لدول الخليج من كلا الجانبين.

المرونة في التفاوض:

يجب على دول الخليج تبني نهج تفاوضي مرن مع كل من إيران وتركيا، مما يتيح لها تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية دون الانجرار إلى تحالفات دائمة قد تضر بمصالحها على المدى الطويل.

6. تعزيز التعاون مع القوى الدولية:

التحالفات الدولية المتوازنة:

ينبغي على دول الخليج تعزيز تحالفاتها مع القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، لضمان توازن القوى في المنطقة. هذه التحالفات يمكن أن توفر دعمًا استراتيجيًا لدول الخليج في مواجهة التهديدات الإيرانية والتركية.

تشجيع الانخراط الدولي في القضايا الإقليمية:

دول الخليج يمكن أن تعمل على تشجيع القوى الدولية على الانخراط بشكل أكثر فاعلية في حل النزاعات الإقليمية، بما في ذلك تلك المرتبطة بإيران وتركيا. دعم المجتمع الدولي يمكن أن يساهم في تحقيق استقرار أكبر في المنطقة.

7. التركيز على الأمن الإقليمي:

مبادرات الأمن الجماعي:

دول الخليج يمكن أن تطلق مبادرات للأمن الجماعي تشمل جميع دول المنطقة بما فيها إيران وتركيا. مثل هذه المبادرات يمكن أن تخلق منصة للحوار والتعاون الأمني، وتقلل من فرص الصراع.

التعاون في مكافحة الإرهاب:

التعاون بين دول الخليج في مكافحة الإرهاب يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز الاستقرار في المنطقة، حيث أن التهديدات الإرهابية تؤثر على جميع دول المنطقة دون تمييز. هذا التعاون يمكن أن يساعد في بناء علاقات إيجابية مع القوى الإقليمية.

الخاتمة

ملخص النقاط الرئيسية

البحث تناول التنافس بين إيران وتركيا في منطقة الخليج وتأثيره على استقرار المنطقة. وتم استعراض الأدوات التي تستخدمها كل من إيران وتركيا لتعزيز نفوذهما، وتحليل كيفية تفاعل دول الخليج مع هذا التنافس، مع دراسة حالات محددة مثل اليمن وقطر. كما تم تقديم مقارنة شاملة بين النفوذ الإيراني والتركي، مع استنتاج الدروس المستفادة، وتقديم توصيات لدول الخليج حول كيفية التعامل مع هذا التنافس. فيما يلي أهم النقاط التي تناولها البحث:

الأدوات المستخدمة لتعزيز النفوذ:

إيران: تعتمد على القوة العسكرية، دعم الميليشيات الشيعية، والعلاقات الدينية لتوسيع نفوذها في الخليج والشرق الأوسط.

تركيا: تستخدم القوة الناعمة (الثقافة والتعليم)، العلاقات الاقتصادية، والتحالفات العسكرية لتعزيز وجودها الإقليمي.

التفاعل مع الأزمات الإقليمية:

اليمن: دعمت إيران الحوثيين، مما أدى إلى تصعيد الصراع وتعقيد الجهود لتحقيق استقرار طويل الأمد. تركيا لم تتدخل بشكل مباشر لكنها دعمت مواقف تعارض الحرب.

قطر: دعمت تركيا قطر بشكل مباشر خلال الأزمة الخليجية، مما عزز من تحالفها مع الدوحة وأدى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة. إيران أيضًا دعمت قطر، مما ساعد في تخفيف تأثير الحصار المفروض عليها.

تأثير التنافس على استقرار المنطقة:

الاستقطاب الإقليمي: التنافس بين إيران وتركيا زاد من الاستقطاب في المنطقة، مما أدى إلى تعميق الانقسامات وتعقيد النزاعات.

تعقيد الصراعات المحلية: التدخلات الإيرانية والتركية أدت إلى تعقيد الصراعات في اليمن وسوريا والعراق، مما جعل تحقيق الاستقرار أمرًا صعبًا.

مقارنة شاملة بين النفوذ الإيراني والتركي:

إيران: تعتمد على الأيديولوجيا الثورية والدعم العسكري للميليشيات الشيعية، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دول الخليج والمنطقة.

تركيا: تعتمد على استراتيجية براغماتية تشمل القوة الناعمة والتحالفات الاقتصادية والعسكرية، مما يمنحها مرونة أكبر في التعامل مع التحديات الإقليمية.

الدروس المستفادة:

التنوع في الأدوات: تركيا تستفيد من تنوع أدواتها في تعزيز نفوذها، مما يمنحها ميزة في تحقيق تأثير مستدام وأكثر استقرارًا.

الأيديولوجيا مقابل البراغماتية: إيران تعتمد على الأيديولوجيا، مما يزيد من الاستقطاب الطائفي، بينما تعتمد تركيا على البراغماتية الاقتصادية والعسكرية.

التوصيات لدول الخليج:

تعزيز الوحدة الخليجية: توحيد الصفوف داخل مجلس التعاون الخليجي للتعامل بفعالية مع التحديات الإقليمية.

الحفاظ على توازن القوى: تبني سياسة توازن استراتيجي بين إيران وتركيا لتجنب الانحياز الكامل لأي من الجانبين.

استغلال التنافس: الاستفادة من التنافس الإيراني-التركي لتحقيق مكاسب استراتيجية من خلال التحالفات المرنة.

تعزيز العلاقات الاقتصادية: تنويع العلاقات الاقتصادية مع القوى الإقليمية والدولية لتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.

آفاق البحث المستقبلي

لمواصلة استكشاف تأثير القوى الإقليمية على توازن القوى في الخليج، يمكن اقتراح المجالات التالية لمزيد من البحث:

1. دور الصين في الخليج:

الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية: دراسة تأثير مبادرة "الحزام والطريق" الصينية على توازن القوى في الخليج، وكيف يمكن لدور الصين الاقتصادي المتزايد أن يعيد تشكيل العلاقات الإقليمية ويؤثر على نفوذ القوى الأخرى مثل إيران وتركيا.

السياسة العسكرية والدبلوماسية: استكشاف ما إذا كانت الصين تسعى لتعزيز وجودها العسكري في الخليج من خلال إنشاء قواعد أو توقيع اتفاقيات أمنية، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على توازن القوى.

2. تأثير روسيا في المنطقة:

الدور العسكري في سوريا وتأثيره على الخليج: تحليل كيفية تأثير التدخل العسكري الروسي في سوريا على توازن القوى في الخليج، وخاصة في ضوء التحالفات الروسية مع إيران وتركيا.

التعاون مع دول الخليج: دراسة تأثير التعاون الروسي مع دول الخليج، خاصة في مجالات الطاقة والاقتصاد، وكيفية تأثير هذا التعاون على العلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى.

3. أدوار الهند وباكستان:

الدور الهندي في الخليج: تحليل دور الهند المتزايد في الخليج، خاصة من خلال العمالة الهندية والاستثمارات الهندية في المنطقة، وكيف يمكن أن يؤثر هذا الدور على التوازن الإقليمي.

التنافس الهندي-الباكستاني: دراسة تأثير التنافس بين الهند وباكستان على الخليج، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية والسياسية لكل منهما مع دول الخليج.

4. التحولات في السياسة الأمريكية وتأثيرها على الخليج:

السياسة الأمريكية في ظل الإدارات المختلفة: استكشاف كيفية تأثير التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مثل تقليص الوجود العسكري أو إعادة توجيه الاهتمام إلى مناطق أخرى، على توازن القوى في الخليج.

التحالفات الخليجية-الأمريكية: تحليل استمرارية وقوة التحالفات الخليجية-الأمريكية وكيفية تأثيرها على النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة.

5. تأثير الاتحاد الأوروبي:

الدور الدبلوماسي الأوروبي: دراسة مدى تأثير الاتحاد الأوروبي في دعم الاستقرار في الخليج من خلال المبادرات الدبلوماسية، والمساعدات التنموية، والشراكات الاقتصادية.

التدخلات في شؤون الخليج: تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الخليج وخاصة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية، وكيف تؤثر هذه السياسات على العلاقات بين دول الخليج والقوى الإقليمية الأخرى.

6. تأثير التحولات الداخلية في دول الخليج:

التحولات السياسية والاقتصادية: دراسة تأثير التحولات السياسية والاقتصادية الداخلية في دول الخليج على توازن القوى، مثل الإصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية في السعودية (رؤية 2030) وكيف تؤثر على العلاقة مع القوى الإقليمية.

التغيرات في القيادة: استكشاف كيف يمكن للتغيرات في القيادة السياسية في دول الخليج أن تؤثر على التحالفات الإقليمية والتوازن بين القوى الإقليمية.

7. أثر الصراعات الإقليمية على توازن القوى في الخليج:

الصراع العربي-الإسرائيلي: دراسة كيفية تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي، وخاصة بعد التطبيع بين إسرائيل وبعض دول الخليج، على توازن القوى في الخليج والعلاقات مع إيران وتركيا.

الأزمات في الشرق الأوسط: تحليل تأثير الأزمات المستمرة في سوريا والعراق وليبيا على توازن القوى في الخليج، وكيفية استجابة دول الخليج لهذه الأزمات.

8. تأثير قوى إقليمية أخرى مثل إسرائيل وإثيوبيا:

التقارب الخليجي-الإسرائيلي: استكشاف تأثير العلاقات المتنامية بين دول الخليج وإسرائيل على توازن القوى الإقليمي، خاصة في ضوء العداء المشترك لإيران.

دور إثيوبيا في البحر الأحمر: دراسة كيفية تأثير الدور الإثيوبي المتزايد في منطقة البحر الأحمر على العلاقات الخليجية، خاصة فيما يتعلق بالتنافس مع تركيا وإيران.

9. البعد البيئي وتأثيره على توازن القوى:

التغير المناخي وأمن الطاقة: استكشاف تأثير التغيرات المناخية العالمية والتحولات في أسواق الطاقة المتجددة على توازن القوى في الخليج، وكيفية تأقلم دول الخليج مع هذه التحديات.

الأمن المائي: دراسة النزاعات المحتملة حول موارد المياه وكيفية تأثيرها على العلاقات بين دول الخليج والقوى الإقليمية مثل إيران وتركيا.

قائمة المراجع

- Altunışık, Meliha Benli. Turkey’s Relations with the Middle East: Political Encounters after the Arab Spring. Routledge, 2020.
- Byman, Daniel. "Iran’s Terrorist Activities in the Gulf." Brookings Institution, 2018.

- Colgan, Jeff D., and Robert O. Keohane. "The Liberal Order Is Rigged: Fix It or Watch It Wither." .Foreign Affairs, 2017
- Furtig, Henner. Iran's Rivalry with Saudi Arabia .Between the Gulf Wars. Ithaca Press, 2021
- Gause III, F. Gregory. "Saudi-Iranian Rivalry and the Future of Middle East Security." Council on .Foreign Relations, 2020
- Hunter, Robert E. Building Security in the Persian .Gulf. RAND Corporation, 2010
- Kardaş, Şaban. "Turkey-Gulf Relations: New Geopolitical Horizons." Insight Turkey, Vol. 22, No. .1, 2020
- Kardaş, Şaban. "Turkey’s Middle East Policy: Between Transformation and Continuity." Insight .Turkey, 2017

- Katzman, Kenneth. "Iran: Internal Politics and U.S. Policy and Options." Congressional Research Service, 2021.
- Sadjadpour, Karim. "Iran’s Uncertain Course after the Nuclear Deal." Carnegie Endowment for International Peace, 2017.
- Tanchum, Michaël. "Turkey's Pivot to the Gulf: Economic and Strategic Implications." Atlantic Council, 2019.
- Ulrichsen, Kristian Coates. Qatar and the Gulf Crisis. Hurst & Co., 2020.
- Walt, Stephen M. The Origins of Alliances. Cornell University Press, 2013.
- Wehrey, Frederic. Beyond Sunni and Shia: The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East. Oxford University Press, 2017